دور الدولة الاقتصادي في النموذج التنموي: الفاعلية أولاً 2-3

أ.د/ محمد أحمد الأفندي*

برز مفهوم دور الدولة التصحيحي، الذي يقوم على حجم أقل للدولة في النشاط الاقتصادي ودور كبير للأفراد والقطاع الخاص من أجل تحفيز النمو الاقتصادي الذي تعثر وتباطؤ

ظل دور الدولة الاقتصادي لأكثر من ستة عقود رهين التجاذب الفكري بين المدارس الاقتصادية المختلفة، كما تأثر هذا الدور بطبيعة واتجاهات الفلسفة الاقتصادية للنظام الاقتصادي في أي مجتمع، فالمدرسة الاقتصادية الاشتراكية في نسختها الأصلية قد منحت الدولة حق احتكار النشاط الاقتصادي، فهي اللاعب الوحيد والقادر على إدارة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، من ثم فإنها صاحبة الحق الحصري في امتلاك موارد ووسائل الإنتاج وأدواته، وفي إطار المدرسة الاقتصادية الرأسمالية، اتخذت الوظيفة الاقتصادية اتجاهاً متغيراً تبعاً لتطور الفكر الاقتصادي في إطار المدارس الاقتصادية الرأسمالية ، فالمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية حددت وظيفة اقتصادية حيادية للدولة، وتبنت تبعاً لذلك مفهوم الدولة الحارسة، التي تمارس وظيفة تقليدية تقتصر على مجالات الخدمة الأساسية (الدفاع والأمن والقضاء) مع ترك النشاط الاقتصادي للأفراد بصورة جوهرية.

ومع تعرض النظام الاقتصادي الرأسمالي لأزمات اقتصادية متتالية، ظهر مفهوم الدور التدخلي للدولة في النشاط الاقتصادي كأداة فاعلة في تجاوز أزمة الاقتصاد الرأسمالي، كان للفكر الاقتصادي الكينزي تأثيراً كبيراً على طرح مفهوم تبني الدور التدخلي للدولة في النشاط الاقتصادي، وقد تعزز هذا الاتجاه أيضاً بآراء اقتصاديين ينتمون إلى المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة الذين دعوا إلى مفهوم لدور الدولة يمتد إلى الجانب الاجتماعي، وقد عُرف هذا الدور بدولة الرفاه الاجتماعي كضرورة لتصويب فشل آلية السوق من جهة وضمان توزيع للدخل أكثر عدلاً من جهة أخرى ،ومع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي وتحت تأثير " توافق واشنطن" والمؤسسات الاقتصادية الدولية (الصندوق والبنك الدوليين).

برز مفهوم دور الدولة التصحيحي، الذي يقوم على حجم أقل للدولة في النشاط الاقتصادي ودور كبير للأفراد والقطاع الخاص من أجل تحفيز النمو الاقتصادي الذي تعثر وتباطؤ، إضافة إلى التغلب على الاختلالات المالية والنقدية التي أحدثها التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي في العقود السابقة.

كان التطور المتتالي في مفهوم دور الدولة الاقتصادي يتجاوز السياق الفكري الذي كان متحكماً في توصيف دور الدولة، حيث لم يعد السياق الفكري بصورة جوهرية هو الذي يتحكم في تحديد وتوصيف حجم ومستوى الوظيفة الاقتصادية للدولة، بل ظهرت سياقات أخرى أضحت أكثر جوهرية وأهمية في تحديد وتوصيف الوظيفة الاقتصادية للدولة.

وهي أربعة سياقات: (الواقعية – والفاعلية – والتعددية – ومستوى الرضا) فالسياق الواقعي يضفي مفهوماً مرناً للوظيفة الاقتصادية للدولة ، تغدو عندها الوظيفة الاقتصادية للدولة وسيلة وأداة وليست بمثابة غاية بحد ذاتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وعندئذ فإن هذه الوظيفة قد تزيد أو تنقص أو تثبت تبعاً لمستوى واتجاه وأولويات التطور الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع ، وبالتالي فإن حجم الدور الاقتصادي للدولة يتغير من فترة إلى فترة زمنية أخرى ، كما أن تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية هي مسئولية كل الفاعلين الاقتصاديين وهم الدولة (أو القطاع العام) بطبيعة الحال، لكن هناك فاعلين آخرين وهم القطاع الخاص – التعاوني ، الأهلي – والقطاع المختلط .

وفي حالة اليمن ، فإن الشراكة بين الفاعلين الاقتصاديين تتطلب من الناحية الواقعية التأكيد على مفهوم تعددية قطاعات الملكية الاقتصادية، فكل هذه القطاعات (العام – الخاص – المختلط – التعاوني – الأهلي) تتحمل مسئولية مشتركة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. هذه الشراكة بين الفاعلين الاقتصاديين لا تُبرر فقط بالسياق الفكري للنظام الاقتصادي اليمني وإنما أيضاً بالضرورة الواقعية وحالة التطور الاقتصادي والاجتماعي في اليمن.

فما زالت القدرات النسبية لقطاعات الملكية الاقتصادية ضعيفة حتى في مجال التميز النسبي لهذه القطاعات.

فالقدرات النسبية للدولة في مجال تميزها النسبي التقليدي (وظائف الأمن ،والدفاع ،والقضاء والإدارة) ما زالت ضعيفة ولذلك فإن غاية الحوار الوطني الشامل هو بناء الدولة. ونفس القول يمكن إطلاقه على قدرات القطاع الخاص التي ما زالت ضعيفة في مجال تميزه النسبي سواء القدرات الاستثمارية أو القدرات التنافسية.

إن السياق الواقعي لدور الدولة الاقتصادي لا يمكن عزله عن مفهوم تعددية القطاعات الاقتصادية وشراكتها في إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ، فما زال ذلك هو المسار المرغوب ، وحتى تكون الوظيفة الاقتصادية للدولة في اليمن ماضية في الاتجاه الصحيح وبالمستوى المرغوب ، فإن ذلك يتطلب ضمان فاعلية دور الدولة الاقتصادي.

إن طبيعة الوظيفة الاقتصادية للدولة في اليمن هي الوظيفة الإنمائية بكل جوانبها لكن الوظيفة الإنمائية لابد أن تتكئ على ركيزة راسخة، وهي ركيزة الفاعلية، فلم يعد مهماً اليوم التساؤل عن ما هو دور الدولة الاقتصادي وإنما ما مدى فاعلية الدولة في أداء وظيفتها الاقتصادية ، لقد كانت نقاشات الفاعلية محصلة مراجعات وتقييمات لمستوى أداء الدولة لوظيفتها الاقتصادية وإخفاقاتها، بل وفشلها في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان سواء كان ذلك من منظور الكفاءة الاقتصادية أو منظور الكفاءة الاجتماعية، وقد أظهرت هذه التقييمات أن تلازم الفساد والاستبداد في كثير من بلدان العالم الثالث قد أفشل الوظيفة الاقتصادية للدولة عندما اقترنت هذه الوظيفة بسوء إدارة الموارد الاقتصادية للمجتمع وسوء توزيع الدخل وتوسيع التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع على مستوى أفقي وجغرافي، وعندما ارتبطت أيضاً بهدر موارد المجتمع واللامبالاة بحقوق الأجيال من هذه الموارد والثروة.

لذلك لم يكن غريباً أن تنشأ سياقات جديدة لتوصيف الوظيفة الاقتصادية للدولة من جهة ،وضمان فاعلية هذا الدور من جهة أخرى. أن مبدأ فاعلية الدولة يتكئ الآن على مفهوم الحكم الرشيد أو الحكم الجيد الذي أصبح مفهوماً منتشراً على مستوى عالمي، مع تبني البنك الدولي لمؤشرات أو معايير ستة للحكم الرشيد من شأنها أن تضبط الدور الاقتصادي للدولة وأن تكفل فاعلية هذا الدور.

فالحكم الرشيد هو مفهوم لقياس مدى فاعلية ونجاعة المؤسسات التي تُمارس بها السلطة ومنها الوظيفة الاقتصادية للدولة ولقياس هذه الفاعلية هناك ستة مؤشرات هي :

* مؤشر فاعلية إدارة الحكم الذي يقيس نوعية الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ومنها جهاز الخدمة المدنية ومستوى استقلالها عن الضغوط السياسية ونوعية إعداد السياسات .
* مؤشر نوعية التنظيم والإجراءات الذي يقيس قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة، تتيح تنمية وتطوير القطاع الخاص وتحفز على ذلك .
* مؤشر سيادة القانون الذي يقيس مدى ثقة الأفراد والمتعاملين بأحكام القانون ومنها نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم واحتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.
* مؤشر التحكم على الفساد الذي يقيس مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، ويقيس أيضاً مدى استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على موارد ومقدرات الدولة.
* مؤشر التمثيل السياسي والمسائلة الذي يقيس مستوى مشاركة المواطنين في انتخاب حكوماتهم وكذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات.
* مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب.
* مؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بالوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف والإرهاب.

ومن الواضح أن مؤشرات الحكم الرشيد عند تطبيقها تكفل فاعلية الدور الاقتصادي للدولة، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتنمية مستدامة، حيث جاء مفهوم الحكم الرشيد كأحد أهداف تنمية الألفية التي توافق عليها قادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سبتمبر 2000م.

وبالتالي فلم تعد المقايضة اليوم بين دور الدولة أو دور القطاع الخاص كما أنه ليس مهماً الجدل حول مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإنما فاعلية هذا الدور أياً كان حجمه ومستواه ثم نوعية هذا التدخل.

أن فاعلية دور الدولة ونوعيته لا بد أن يؤدي في النهاية إلى تحقيق سعادة ورضاء أفراد المجتمع، وهذه السعادة لن تتحقق في مجرد انجاز معدلات مرتفعة للنمو والتنمية الاقتصادية ولا في دور اقتصادي للدولة كبيراً، كان ذلك أو محدوداً مالم يتم ضمان العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع (في مقالنا القادم نعرض مجالات دور الدولة وطبيعة هذا الدور).

(من السبت إلى السبت)

الشعب المسلح

أحمد الأكوع

على مدى تاريخ اليمن نجد أن كل من يتولى الحكم في اليمن دائما يكون مصيره القتل ونادرا ما ينجو هذا المسئول أو ذاك من القتل ويموت موت الله وكأن قابيل الذي قتل أخاه هابيل يمني الجنسية

شعب اليمن من أكثر الشعوب تسليحا وكأن الله خلقه هكذا، شعب يهوى السلام ويهوى اللعب بالنار حتى كأنه لم يكتف هذا الشعب بالسلاح الأبيض كالجنابي والسيف والسكاكين وكلما تطور السلاح في العالم كان الشعب اليمني من أوائل من يقتني هذا السلاح حتى وصل إلى المدفع والدبابة وكل أنواع الأسلحة التي أصبح الفرد الواحد هو من يمتلكها وليس الدولة فنلاحظ أن معظم القبائل تمتلك الأسلحة الثقيلة.

وقد قامت في اليمن عدة حروب أكلت الأخضر واليابس كما قتل عشرات الآلاف إما غدرا أو اغتيالا أو خطأ أو قتل عمد ومن أقدم العصور والشعب اليمني يعيش هذه الحروب والصراعات ولم يتوقف يوما اللهم في عهد الإمام الذي ضبط الأمور ونفذ شرع الله في القاتل.

وعلى مدى تاريخ اليمن نجد أن كل من يتولى الحكم في اليمن دائما يكون مصيره القتل ونادرا ما ينجو هذا المسئول أو ذاك من القتل ويموت موت الله وكأن قابيل الذي قتل أخاه هابيل يمني الجنسية أو أنه خلق في اليمن ولذلك أصبح القتل هو الأصل في اليمن والأمن والسلام هو الاستثناء والقبائل تقع في الأخطاء كما تقع غيرها اليوم من الهيئات والمنظمات والأحزاب والحكومات والأشخاص إلا أن أخطاء القبائل قليلة ولا تصل إلى أخطاء الأحزاب وهي لا تتعمد الأخطاء نتيجة لعدم تطبيق القوانين وتطبيق قانون شرع الله في الأرض وهذا السلاح لا بد من منعه والتقليل منه إذا أردنا حكومة مدنية يتمتع فيها الجميع بالعدالة والحرية الكاملة.. كذلك فإن القبيلة ليست موضوع نقاش أو يمكن حلها بقرار أو أوامر لأنها تعتبر كيانا اجتماعيا بذاته.

بيوتات اليمن وفضائلها

قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :"إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن" ومعناه والله أعلم أن الله ينفس عن المسلمين بأهل اليمن يريد الأنصار ولذلك تقول العرب نفسني فلان في حاجتي إذا روح بعض ما كان يغمه من أمر حاجته وقال عبدالله بن عباس لبعض اليمانيين لكم من السماء نجمها ومن الكعبة ركنها ومن الشرف صميمها وقال عمر بن الخطاب: من أجود العرب؟ قالوا حاتم الطائي قال فمن فارسها؟ قالوا عمرو بن معد يكرب قال فمن شاعرها؟ قالوا أمرؤ القيس بن حجر قال فأي سيوفها أقطع قالوا الصمصامة قال كفى بهذا فخرا لليمن.

دعاء شريف العابد؟

لما تولى عبدالملك بن مروان بعث إلى اليمن محمد بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي على صنعاء فأراد إحراق المجذمين فاحتفر لهم حفيرا وجمع الحطب حول الحفير فبلغني أن الجذم أتوا شريق فشكوا عليه وسألوه الدعاء لهم فقال لهم سأفعل ذلك إن شاء الله قال فأخذ محمد بن يوسف مرض من ليلته فمات إلى غير رحمة الله وشريق هو بن عبدالله بن مرشد بن يزدب العابد وكان مجاب الدعوة وله مسجد يسمى مسجد شريق.

شعر

فما وجدتك الحرب اذ فرنا بها
عن الأمر وقافا لدى كل مشهد
ولكن بحسن الحرب أدنى صلاتها
إذا حركته هشها غير مبرد

الفساد العابر للحكومات

عارف الصرمي

ما الذي يدعو حكومة الوفاق وأحزاب المشترك إلى الاطمئنان حيال ما يجري من تجاهل الكفاءات والمحترفين وإهمالهم وكأنهم مجرد ظاهرة صوتية ستنطفئ مع الوقت، أو فقاعات هوائية مصيرها عاجلا أو آجلا أن تتبخر في الفراغ الذي تركوا -عمدا- ليدوخوا فيه!

استطاعت ثورة الشباب في اليمن أن تزلزل عرش النظام السابق وتهدُّ أركانه في الداخل وتقضي على تحالفاته الإقليمية والدولية جملة وتفصيلا! لكن لم تستطع حكومة ودولة ما بعد الثورة أن تقتلع الفساد الذي كان ولا يزال يعشعش في كل مفاصل الحكم والحكومة!

أخطر ما في الموضوع أن الفساد كان موجودا بإرادة النظام وتحت رعايته! ولذلك استفحل في جسد البلاد كفيروس تم السماح له بالتخلق في بيئة الدولة وحين كبر واشتد عوده خرج عن السيطرة حتى بات النظام عاجزا عن إيقافه ولو مؤقتا عند حد معين! لأن الفساد قد أصبح أكبر من النظام! بل لدرجة أن الفساد أمسى قادرا تماما على الإطاحة بهذا النظام.. حين يأتي الوقت المناسب!

ولأن فيروس الفساد المالي بفريقه الإداري كان -كالأرضة- التي تأكل البنيان القائم على الخشب والورق والكرتون! فقد جاء طوفان الثورة على منزل متهالك قد أكلته الأرضة! إلا من أهل البيت القادرين على العيش بمنزل آخر!.

كانت كل مؤسسات الدولة إما عاطلة أو معطلة أو صورية الاسم والأداء وبخاصة منها المرتبطة بمكافحة الفساد كالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد-التي لم تكافحه حتى اليوم- والجهاز المركزي للرقابة والمسامحة- الذي لم يحاسب أحدا- والبرلمان الذي شرَع كثيرًا- ولم يراقب أبدا-.

وحدها مؤسسة الفساد هي التي كانت تعمل بكل طاقتها وبكامل فريقها فضلا عن المتطوعين والموجودين على قائمة الانتظار من صغار الموظفين والمسؤولين الذين يتم توظيفهم وتعيينهم بالوساطة والمحسوبية وتلفونات آخر الليل لتتاح لهم فرصة الالتحاق والمشاركة بالعمل المؤسسي للفساد!!

ببساطة.. كانت البلاد تمضي بلا مشروع وكان الأمر يدار من غير أهله! فيما كان فريق الكفاءات والمحترفين التكنوقراط المقتدرين في كل مجال تحتاجه مؤسسة الرئاسة وأجهزة الحكومة يرفعون أصواتهم وتكتب أقلامهم ثم يتفرجون بحسرة من لا حول له ولا قوة.. حتى يأتي الوقت المناسب!

فهبت اليمن بوثبة واحدة من كل أبنائها العاطلين والمظلومين والفقراء والمشايخ والقبائل والنساء ترافقهم جميعا الكفاءات والمحترفون والمثقفون وأساتذة الجامعة وطلابهم الحالمون بفرصتهم في الحياة التي انعدمت في عهد صالح!!

الفساد كان هو الوقود الذي أشعل الثورة ضد النظام الذي تجاهل كفاءات البلد المحترفين وتركهم لمصير الهجرة -إن استطاعوا- أو متفرجين من الداخل بحسرة! حتى كادت أبواب الأمل تغلق في وجه المحترفين والكفاءات والخبراء داخل اليمن -إلا باب الأمل بالله- أما النظام الذي بدأ سنواته الأولى غير راغب في التغيير ولا مستوعب له، فقد كانت سنواته العشر الأخيرة على الأقل تجزم بشكل مطلق بعجزه الكامل عن القيام بهذا التغيير حتى لو أراد!!

وهو بالضبط ما دفع بالكفاءات والمحترفين -كل من موقعه وبطريقته وعلى أسلوبه الذي يجيده- في كل مجال ليتقدموا الصفوف ويرشدوا الخطى ويهدوا السبيل لنجاح الثورة التي أوصلت وزراء حكومة الوفاق إلى مواقعهم التي يشغلونها اليوم!

وإذا... وبجردة حساب عاجلة عابرة هنا أتساءل بحرقة.. مالذي تحقق لكفاءات البلد ومحترفيها ومثقفيها الذين رفعوا أصواتهم عالية في وجه الفساد وفضحوا أشخاصه ورموزه وفلسفته! فقد مضى عام كامل لأول حكومة وأول نظام بعد الثورة مع وجود نفس المؤسسات التي خلقت لمكافحة الفساد!

ومع ذلك فاليوم وبعد أكثر من عام على الثورة وقبل سنة على انتخابات البرلمان والرئاسة فإن الكفاءات والمحترفين في هذه البلاد لا يزالون كما كانوا في العهد السابق يرفعون أصواتهم وتكتب أقلامهم ويتفرجون بحسرة مضاعفة! ولسان حالهم قول الله تعالى »ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير«!!.

ولذلك فأمام الحكومة وأحزاب المشترك والنظام بأن لا يتركوا الفساد وحده يعمل فيما تتفرج الكفاءات من خارج الأجهزة والمؤسسات!! لأنهم-مؤخرا- استبدلوا وزراء بآخرين مثلهم-لا أكثر ولا أقل-!

فالملاحظ بعد أكثر من عام على الحكومة والرئاسة أن صبر النخب وحبهم وتقديرهم -وما كان من اخلاصهم وولائهم- يتناقص يوما بعد آخر! إن لم يكن يتآكل من أطرافه كما تتآكل الروح حين تتسرب من الجسد قبل رعشة الموت! فيما تتناهشهم مرارة الإحساس بالخذلان!

فما أكثرها اليوم الأصوات والأسماء النظيفة المقبولة من الجميع والتي لم تتغبث يوما في ساحة مكافحة الفساد وفضح رموزه إذا بهم اليوم وقد توجهت بوصلة أصواتهم وأقلامهم الناقدة ووسائل إعلامهم الساخطة جدا باتجاه أحزاب المشترك وحكومة الوفاق!

ما الذي يدعو حكومة الوفاق وأحزاب المشترك إلى الاطمئنان حيال ما يجري من تجاهل الكفاءات والمحترفين وإهمالهم وكأنهم مجرد ظاهرة صوتية ستنطفئ مع الوقت،أو فقاعات هوائية مصيرها عاجلا أو آجلا أن تتبخر في الفراغ الذي تركوا -عمدا- ليدوخوا فيه!

لا يلوح أمام العين المجردة وحتى العين المخبرية الفاحصة أن هناك برنامجا احترافيا يستوعب القدرات ويسند لها المهام لتقوم حكومة الوفاق-بهم ومعهم- بمكافحة الفساد بإسناد الأمر لأهله في الأجهزة والمواقع الحساسة!

وببساطة.. يكاد يتأكد للجميع أن اليمن لا يزال يمضي بلا مشروع!

بين اليأس والأمل (9)

الرئيس والحكومة والتدوير الوظيفي

ناجي عبدالله الحرازي

عقب تشكيل حكومة الوفاق (الإنقاذ) سمعنا من العم محمد سالم باسندوة رئيس مجلس وزرائنا المبجل أن مهمة هذه الحكومة مؤقتة - لمدة عامين - وبالتالي فإنها لا تختلف كثيرا عن حكومات تسيير الأعمال.

وخلال تسلمه السلطة بعد تفويض الرئيس السابق له ثم بعد إنتخابه مباشرة من قبل الشعب اليمني ،سمعنا الرئيس عبدربه منصور هادي هو الآخر يتطلع لتسليم السلطة لخلفه بعد سنتين، مرددا عبارة أن التغيير سنة الحياة ..

وهكذا فالمفترض وما يحتمه الواقع اليمني أن الرئيس هادي والعم باسندوة ومن يعمل تحت إدارتهما (المؤقتة أو المحددة بوقت معين إن صح التعبير) وإن كانوا بحاجة لإجراء بعض التغييرات في المناصب والمهام المتعلقة بمكاتبهم، طبقا لمقتضيات واقع الحال، وتبعا للظروف التي أدت إلى تسلمهم السلطة، الا أن هذه التغييرات يجب أن تكون قصيرة المدى ومرتبطة بما حددته المبادرة الخليجية.

أي أن تنحصر قرارات التغيير وما يتبعها من تعيينات جديدة في ما يتعلق بإعادة هيكلة القوات المسلحة وأجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية، إضافة إلى مساعدي الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء، وفي بعض الشخصيات المثيرة للجدل أو التي ثبت فسادها وسوء إدارتها خلال الأعوام الماضية ..

أما أن نتابع أن هناك انشغالاً أيضا بالتخطيط للمستقبل البعيد أو حتى متوسط المدى ، فذلك ما يحتاج إلى تأمل ذلك أن العم باسندوة ووزاءه يدركون جيدا أن تكليفهم سينتهي بانتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني وإقرار الدستور الجديد وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، حيث ستتشكل بعدها حكومة جديدة، وفقا لنظام الحكم الذي سيتفق..

حينها سيكون الرئيس المنتظر والحكومة الجديدة هما المسئولان عن التخطيط للمستقبل، سواء ما يتعلق بخطط التنمية والإصلاح المالي والإداري، أو بتعيين الأشخاص المناسبين في الوظائف المناسبه استنادا على مبادئ المرحلة المقبلة ووفقا لاستراتيجية الحكومة المنتظرة.

وهكذا فليس على هذه الحكومة وأعضائها الإنشغال كثيرا بما يسمى التدوير الوظيفي، الذي نتابع قراراته المثير للجدل من وقت لآخر، أو بإحداث تغييرات في مناصب قيادية هنا أو هناك، الهدف منها في رأي البعض ليس تطوير الأداء أو التخلص من مشاكل الفترة الماضية، بل التخلص من هذا أوذاك بحجة أو بغيرها.

خاصة إذا ما علمنا أن الكثير من الممارسات التي نتابعها عن هذا المسئوول أوذاك ممن تحملوا أمانة المسئولية منذ تشكيل حكومة الوفاق، لم تتبدل كثيرا عن ما قبل.

فمنهم من هو مشغول بالسيارة الجديدة وبالمرافقين وبدرجته الوظيفية ومكافأته وببدلات سفره، وآخر مهموم بتعيين المقربين منه أو من الحزب الذي ينتمي اليه، وكأنك يا أبو زيد ما غزيت، كما يقول المثل الشعبي العربي.

فكل المسئولين على اختلاف مناصبهم - قيادية أو متوسطة أو حتى على مستوى مدراء الإدارات - هم في الأساس موظفون يمنيون لايجب أن يشعروا بالقلق على وظائفهم، خاصة إذا لم يكن هناك أي خلاف على أدائهم داخل حكومة الوفاق، ولم يثبت تورطهم في قضايا فساد مالي أو إداري، وبالتالي لايوجد ما يبرر لتغييرهم أو الإطاحة بهم وهم في أوج عطائهم وخبرتهم..

وهذا فيما يتعلق بالتعيينات الجديدة، أما التخطيط للمستقبل، فهذه معضلة أخرى تستوجب الحديث في مقال لاحق.

الثورة ALTHAWRAH DAILY يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 303931 حضرموت > 303930 فاكس : 211537 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388